

نشرة داخلية تصدر عن حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"

العدد الحادي عشر - العام التاسع - ١٧ آذار سنة ١٩٧٣

ماذا تريد أميركا؟

في كل قضية دولية هناك دائما عنصرا تأثير وفعل . عنصر محلي .. وعنصر دولي . في قضية فلسطين من بدايتها كان هناك العنصر المحلي .. والعنصر الدولي .. في ١٩٤٨ التقت الارادة الدولية واتفقت على قرار تقسيم فلسطين .. وفجأة وبدون مقدمات جاء القرار بدخول الجيوش العربية الى فلسطين . وتحت اسم الاجماع العربي .. وباسم القتال والتحضير له .. تمت في رودس اتفاقيات الهدنة . ومن ضمن المعادلة الدولية باطرافها الرئيسية الاربعة يومها الولايات المتحدة .. والاتحاد السوفييتي .. وبريطانيا وفرنسا ، تم الاجماع على تصفية العنصر المحلي الذي كانت تمثله الارادة الفلسطينية التي تصدت للقرار وقاتلت من اجل تأكيد حقها وحريتها .. وبتصفية الارادة الفلسطينية امكن تكريس الاحتلال في فلسطين كأمر واقع .. اصبحت فيه خطوط الهدنة حدودا .. ومن يومها صدرت قرارات ونداءات وبيانات مشتركة .. وتصريحات دولية ..ومؤتمرات .. ولكنها جميعا لم تستطع أن تغير من الامر الواقع الجديد وبتصفية الارادة الفلسطينية اصبح ممكنا تكريس الاحتلال .

واليوم في سنة ١٩٧٣ في قضية فلسطين عنصران للضغط **العنصر المحلي** التي تمثله الثورة الفلسطينية بكل ما تتمتع به من قدرة على التحريك والتغيير في القرار العربي ...**والعنصر الدولي** الذي يعاني من نتائج الاحتلال في فلسطين وسيناء والاراضي السورية .. ولقد مر على الاحتلال اليوم ست سنوات صدرت فيها قرارات ونداءات وبيانات مشتركة وتصريحات دولية ... ومؤتمرات ومشاريع لكنها جميعا لم تستطع حتى الان ان تحول خطوط وقف النار الى حدود دائمة، كما استطاعت المعادلة الدولية في اعقاب ١٩٤٨ تكريس الاحتلال وتحويل خطوط الهدنة الى حدود دائمة ... لماذا ...؟

في عام ١٩٤٨ باتفاق العنصر الدولي امكن تصفية العنصر المحلي .. وبغياب العنصرين المحلي والدولي لم يعد هناك اي فعل لتغيير واقع احتلال .

واليوم في عام ١٩٧٣ العنصران المحلي والدولي قائمان في دائرة الفعل .. لا يمكن تجاهلهما ، الا انه مطلوب اعادة ترتيب الامور كما جرى ترتيبها في اعقاب ١٩٤٨ .

امريكا تريد تصفية العنصر المحلي .. واخراج العنصر الدولي من دائرة الفعل ليصبح ممكنا من ضمن المعادلة الدولية تكريس واقع الاحتلال في الارض العربية .

كل الجهد الامريكي الان مكثف في اتجاهين :

الاول : الخروج بالقضية من اطارها الدولي ونقلها الى الاطار المحلي وعزلها عن دائرة الاهتمام الذي يشكل الحاحا دائما من اجل ايجاد حل للمشاكل القائمة بالاحتلال ومن هذا الاتجاه يتركز الجهد الامريكي للدفع في اتجاه المفاوضات المباشرة بين الدول العربية واسرائيل ، ليس مهما كم تستمر .. او متى تنتهي.. او كيف تنتهي ؟

وان يكن مفيدا الوصول الى صيغة ما لفتح قناة السويس لاخراج القضية كلها من دائرة الاهتمام الدولي وحصرها في اطار الاهتمام الثنائي العربي الاسرائيلي، وما يعكسه فتح القناة على نفسية الجماهير المصرية وقدرة التحريك داخل مصر وما يعنيه تشغيل القناة من حاجز مائي .

ثانيا : تصفية قدرة الفعل في الثورة الفلسطينية باعتبارها العنصر المحلي الذي يملك الحوافز ليحرك ارادة القتال والتغيير في المنطقة . وفي هذا الاتجاه يتركز الجهد الامريكي في محاولة خلق حالة تعارض بين الطموح الفلسطيني والطموح الرسمي العربي يجري تطوير هذا التعارض بالاغراء والتحريض الى حالة

البقية على الصفحة ٧

أمراض التنظيم

انّ التنظيم الذي يفشل في منع امراض الواقع الفاسد الذي يسعى لتغييره من التغلغل فيه ، يصبح وجوده مرضا من أمراض الواقع الفاسد .

عرضنا في العدد السابق طبيعة الامراض التي تؤثر على البناء التنظيمي والتي تنتقل اليه من خلال المجتمع .. وفيما يلي نوضح دور الكوادر الثورية في حركتنا وطبيعة المهمات التي تقع على كاهلهم حتى يضمنوا حماية ونقاوة حركتنا من الامراض ،

وهذه المهام هي :ـ

١ـ ان يضغطوا بكل الوسائل (ضمن الاطر التنظيمية) من اجل وضع النظام الداخلي للحركة الذي يحكم كل العلاقات التنظيمية ويحاسب على كل الاخطاء موضع التنفيذ .

٢ـ يناضلوا وبشدة (ضمن الاطر التنظيمية) من اجل توحيد فكر التنظيم وخطه السياسي وتوضيحه بحيث لا يجعل مجالا للاجتهادات حسب الاهواء الشخصية .

٣ـ يناضلوا وبشدة (ضمن الاطر التنظيمية) من اجل تلخيص تجارب التنظيم النضالية وممارساته وتنظيرها واغناء فكر التنظيم بها .

٤ـ ان يضعوا قوانين علمية تحكم مسلكياتها داخل التنظيم وخارجه في نضالها ضد العدو وما يترتب على ذلك من العنف المسلح والعلاقات العدائية وفي نضالها ضد الانتهازية داخل التنظيم وما يترتب على ذلك من الاصلاح والعلاقات الرفاقية واسلوب النقد العلمي الهادف .

٥ـ ان يبتعدوا عن اسلوب تسجيل المواقف ويلجاءوا لتحقيق النتائج التي تعتبر خطوات على طريق النصر وان لا تسجل المواقف الا بمقدار ما يتطلبه تحقيق النتائج .

٦ـ الا تظهر العداء لاي عضو في التنظيم الا اذا كانت تهدف في اظهار هذا العداء ترجمته لممارسات تصفي هذا العضو من التنظيم .

٧ـ ان يصنفوا الانتهازيين فيشنوا حربا شعواء (داخل الاطر التنظيمية) ضد المغالين منهم يكشفون انتهازيتهم ويحاصروا سلطتهم ويوعوا المخدوعين بهم ويشنوا هجوما توعويا على الممارسات الانتهازية يبينون لهم اخطائهم بروح رفاقية وبكل الوسائل يوجدون حولهم للتعاون معهم كوادر ثورية لتقيهم الانحراف وتساعدهم على تصحيح انفسهم .

٨ـ ان يشنوا هجوما توعويا ايضا على المثاليين في الحركة ويحرصوا على تواجد كوادر ثورية حولهم للتعاون معهم ولتشد ازرهم ولخلق جو الممارسات العملية التي تزيد من صلابة المثاليين وتحولهم الى كوادر ثورية .

٩ـ اثناء نضال الكوادر الثورية ضد الانتهازيين يجب ان تبذل جهدها الاقصى من اجل نجاح المؤسسات التنظيمية وبنائها بناء حديديا حتى وان كانت هذه المؤسسات حاليا تمارس سياسيات خاطئة نظرا لسيطرة الانتهازية عليها والا فانها عندما تنتصر على الانتهازية ستجد نفسها في تنظيم منفلش سرعان ما تعود الانتهازية للسيطرة عليه من جديد .

١٠ـ ان تقوم دائما بتنظير ممارسات الثورة ويتم ذلك بالخطوات التالية :ـ

(أ) التأكيد على المؤتمرات الحركية العامة والاقليمية ومؤتمرات المناطق من حيث الاصرار على عقدها وانجاحها ونشر ما يمكن نشره من قراراتها .

(ب) التمسك بقرارات هذه المؤتمرات وجعلها اساسا لمحاكمة كل القضايا فحينما تناقش عضوا قياديا او كادرا او عنصرا تنطلق من قرارات المؤتمرات .

(ج) ان تناضل بقوة وعنف ضد من يحاول تحريف او تجاهل قرارات المؤتمرات الحركية .

(د) ان تروج بين العناصر للفكر القائل بضالة الفرد مهما كانت مرتبته التنظيمية امام المؤسسات التنظيمية فان عضو لجنة الاقليم او لجنة الاقليم لا يحقلها تجاهل او مخالفةقرارات المؤتمرالاقليمي الا فيما خولها المؤتمرنفسه ذلك وينطبق هذا الامر على عضو اللجنة المركزية فيما يخص المؤتمر العام للحركة .

(هـ) ان تتمسك بقرارات المراتب التنظيمية الاعلى والتي لا تخالف قرارات المؤتمر طبعا وتحاكم على اساس ممارسات المرتبة نفسها او ممارسات بعض اعضائها اي ان اللجنة المركزية او لجنة الاقليم على سبيل المثال اذا اصدرت قرارا لا يجوز لها او لاحد اعضائها مخالفته بحجة انه هو الذي وضع القرار الا اذا صدر عن نفس المرتبة او عن مرتبة اعلى قرارا مخالفا لذلك القرار .

١١ـ الا يستهينوا بالمراتب التنظيمية وبالقياديين ولا يقدسونهم اي لا يجوز التجريح او التشهير باي مرتبة تنظيمية اعلى او عضو قيادي كما لا يجوز وبنفس القوة السماح لهذه المراتب او هؤلاء .... القياديين بممارسات تخالف القرارات وان ينقدوهم اذا حصل ذلك بجدية ومسؤولية ضمن الاطر التنظيمية .



لن نساوم على مبادئنا

في يوم واحد تحدث حسين وتحدث النميري . ورغم تباعد المسافة بين عمان والخرطوم فان الاثنين تحدثا بنفس اللهجة .

حسين تحدث عن ثوارنا وكأنهم الد اعداء الامة العربية ، والنميري تحدث عن « فتح » داعيا الى تقييد حركتها .. والى شل اي نشاط للمقاومة في اي مكان « لان فتح تساعد ثوار ارتيريا وتساعد المناضلين في الحبشة !! » بالاضافة الى قائمة الاوصاف التي الصقها النميري بالثورة .

ان اية دراسة للخطابين ، تخرجنا بالاستنتاجات التالية :

اولا ـ ان الاثنين ينطلقان من نفس المنابع .. ويرددان في كثير من الاحيان نفس الجمل ، وكأنهما لا يستطيعان ان يخفيا تعليمات المعلم الواحد .

ثانيا ـ الملك يدعو الدول العربية الى ضرب الفدائيين وتضييق الخناق عليهم ، والنميري يقول انه طلب عقد اجتماعات عربية لفرض قيود على حركة الفدائيين ، وكأن القيود لم توضع بعد .. !

ان هذه الدعوة وان كانت ليست جديدة ، فهي تأتي في نفس الوقت الذي تتزايد فيه قوافل قارعي ابواب واشنطن والراكعين على اعتابها ، لتؤكد ان القضاء على الفدائيين هو الثمن المطلوب للابواب كي تفتح .. وللمنة كي تنزل على المستجدين !!

ثالثا ـ ان الخطابين اذا ما اضيفت اليها تحركات هنا وهناك يشيران الى ان الاعداء ، كل الاعداء ، قد دخلوا مرحلة الحسم ، وان الاقنعة قد بدأت تتساقط .. وان الفرز سيفرض نفسه .

ان حركة « فتح » التي تجسد ارادة الرفض في شعبنا ، وتجسد ارادة القتال لن تتوقف كثيرا امام الخطابين ، وستمضي المسيرة وهي واعية لكل الاخطار المحدقة بها . ومن هذا المنطلق لا بد ان نؤكد ما يلي :

اولا ـ ان الصراع بيننا وبين النظام في الاردن صراع مصيري ، لن يتوقف حتى يتحرر الاردن ، ويسقط النظام الملكي العميل .

واذا كانت الثورة يفصلها عن هذا النظام الالوف من الشهداء ، فانها لن تمد يدها لانقاذ بضع عشرات من الابطال .. هم انفسهم يرفضون ان يكونوا جسرا للقاء مع قتلة شعبنا وثوارنا .

ان الثورة لا يمكن ان تساوم على مبادئها مهما كانت التضحيات ، واذا كنا نضع ابا داود ورفاقه في حبات عيوننا ، فان هناك اغلى من ابي داود واغلى من اي فرد فينا ، انها القضية التي من اجلها دخل ابو داود ورفاقه عمان ، ومن اجلها يقدمون انفسهم وارواحهم .

ثانيا ـ ان موقف النظام السوداني ليس مستهجنا ، فان الذي يذبح عبد الخالق محجوب والشفيع ليس هو المؤهل لالقاء العظات حول المواقف العادلة والانسانية ..

وموقف النظام، ليس مرتبطا بما جرى في الخرطوم . لقد كان النظام السوداني الوحيد الذي اعلن صراحة موافقته ... على مؤامرة حسين المسماة مشروع المملكة العربية المتحدة .

ومن هنا فان موقف النظام ليس موجها ضدنا ، انه متجسم مع الموقف الذي يقفه النظام اليوم ضد مجموع الحركة الوطنية العربية كلها .

ثالثا ـ ان حركة « فتح » لا ترهبها التهديدات ، ولا تقبل وصاية احد عليها. هكذا علمنا شعبنا وهو يثور ضد كل انواع التبعية والوصاية .. ولكن موقف النظام السوداني لا يعبر عن موقفه فقط ، انه يعبر عن خط كامل في الانظمة العربية يدعوا للاسراع في تصفية الثورة بعد ان فشلوا في تدجينها .

ومن هنا علينا ان نتوقع المزيد من المؤامرات والمزيد من المجازر تنصب فوق اكثر من ارض عربية ..

ولكننا نستطيع ، بارادة القتال .. نستطيع بالتزامنا بمبادئنا ان نحبط المؤامرات ، وان نمضي في الثورة حتى النصر .

طريق الكرامه

امام محاولات اسقاط البندقية وفرض الوصاية يقف شعب فلسطين مدافعا عن وجوده ، لانه يعلم جيدا ان سقوطها يعني عودة البسطار الى الرقاب ، ويعني التضييق عليه في عيشه، ويعنى ملاحقته في كل مكان وزجهفي السجون.

ايهذا الشعب الذي عرف طريقه ...

سنين المخاض كانت قاسية ورهيبة ... واعوام النكبة كانت طويلة ومريرة ... الموت في سبيل ان تظل البندقية مشرعة امل ومطمح ... ولن يعود الجنين الى بطن امه بعد ان راى نور الحياة وطريق الكرامة .

سياسة الجسور المفتوحة

اتخذت الحكومة الاردنية مؤخرا بضعة اجراءات تمس جوهر الصلات الاقتصادية القائمة بين الاردن والضفة الغربية ، وكان ابرز هذه الاجراءات ضريبة الـ ١٢٪ على صادرات الضفة الغربية الى الاردن ، والذي كانت له ردود فعل واصداء واسعة في الضفتين (اواخر تشرين الثاني) ، اما الاجراءات الاخرى فقد كانت : اخضاع منتجات الضفة الغربية الواردة للضفة الشرقية لتصاريح مسبقة ، ودفع الرسوم المقررة عليها عند طلب التصريح (١٥–١٢) . وصدور تعليمات عن الحكومة الاردنية للحد من تدفق العملة الاردنية عبر الزائرين للضفة الغربية ، وتحديد مدة الزيارات ووضع جزاءات مالية على المتجاوزين للمدة المقررة للزيارة (١٦ تشرين الثاني ١٩٧٢) .

ان هذه الاجراءات « المفاجئة »، والتي تتناقض مع حجم التسهيلات التي يقدمها النظام في عمان عبر الضفتين ، قد صاحبتها في عمان حملة اعلامية ، كانت ابرزها افتتاحية صحيفة « الرأي » شبه الرسمية ، على « المتاجرين الجدد » و « طغمة محتكري اقتصاد الضفة المحتلة » وذلك ردا على الاستياء والتذمر الذي ابداه المصدرون والتجار والفئات العليا في الضفة الغربية ، هذه الحملة الاعلامية الاردنية ، لم تلبث ان انكفأت مجددا ولطفت من لهجتها وعادت تستجيب لسياسة النظام العليا المعبر عنها في رسالة الملك حسين ، التي بدورها شجبت الاتهامات الصحفية لقوى النظام في الضفة الغربية مع استمرار اعتماد ضريبة الـ ١٢٪ تحت شعار ديماغوجي : رصد حصيلة الضريبة لدعم صمود المزارعين في الضفة الغربية المحتلة .

ان ضريبة الـ ١٢٪ ، والاجراءات الاخرى ، لم تجد في صفوف المقاومة والقوى الوطنية الاهتمام اللازم ، ولم تصادف فهما كاملا لابعادها ، وبالتالي لم تتخذ ازاءها اي موقف سياسي ، سواء على صعيد تاثيرات هذه السياسة في الضفة الغربية او الضفة الشرقية .

لا يمكن فهم الاجراءات الاردنية الاخيرة بمعزل عن سياسة الجسور المفتوحة التي اعتمدها الاردن مع الضفة الغربية بعد الاحتلال ، والفوائد التي حققتها هذه السياسة لصالح اسرائيل ، وبدون ان يلاحظ ارتباط هذه الاجراءات ، بالازمة الاقتصادية الاردنية والوضع المالي للدولة في السنتين الماضيتين .

اولا : سياسة الجسور المفتوحة ونتائجها :

تمكنت اسرائيل عن طريق سياسة الجسور المفتوحة من توجيه التجارة بينها وبين الضفة الغربية بحيث تسجل النمط الامثل لهذه التجارة من وجهة النظر الاسرائيلية . من ناحية اقامت علاقاتها التجارية مع الضفة الغربية بحيث تكون الاخيرة بمثابة سوق لمنتجا تاسرائيل الصناعية بالدرجة الاولى وبعض المنتجات الزراعية (...) وفي نفس الوقت لم تشجع اسرائيل استيرادالمنتجات الزراعية للضفة الغربية لاختلاف مستويات اسعارها عن مستويات اسعار المنتجات الاسرائيلية المماثلة . وفضلت التخلص من فوائض الانتاج الزراعي للضفة الغربية في اسواق الاردن / الضفة (الشرقية) عبر الجسور الاردنية المفتوحة (...) وحرصا على الاحتفاظ باسواق الضفة الغربية للمنتجات الاسرائيلية فرضت اسرائيل قيودا جمركية شديدة على الجسور فيما يتعلق بحركة نقل المنتجات الصناعية .

وبالنتيجة النهائية قام نموذج للتجارة بين اسرائيل والضفة الغربية ميزانه التجاري لصالح اسرائيل ، ونموذج للتجارة بين الضفة الغربية والضفة الشرقية ميزانه التجاري لصالح الضفة الغربية . وما ينجم عن ذلك من تسرب مبالغ كبيرة من العملة الاردنية من الضفة الشرقية الى الضفة الغربية انعكاسا لعملية تمويل العجز في الميزان التجاري بينهما . وهذه الارصدة من العملة الاردنية كانت اما قوى شرائية اتجهت لشراء المنتجات الاسرائيلية اوكتنزت . كما كانت الجسور المفتوحة مصدرا ماليا كبيرا للخزينة الاسرائيلية نجم عن الرسوم الجمركية على حركة التجارة عبر الجسور ... ومن ناحية اخرى تحاول اسرائيل تسريب بعض منتجاتها الزراعية الفائضة الى الاسواق الاردنية ومنها الى الاسواق العربية .

ان دلالات سياسة الجسور المفتوحة الرقمية تعكس نفسها على النحو التالي :

١– ان المناطق المحتلة في عام ١٩٦٩ باعت الى اسرائيل منتجات بقيمة ٤٧ مليون ليرة اسرائيلية وزادت هذه المبيعات عام ١٩٧٠ الى ٦٥ مليون ليرة اسرائيلية. وبالمقابل فان هذه المناطق استوردت من اسرائيل لعام ١٩٦٩ منتوجات اسرائيلية بقيمة ٢٤٣ مليون ليرة ارتفعت عام ١٩٧٠ الى ٢٨٢ مليون ليرة اسرائيلية . اي ان اسرائيل باعت الى المناطق المحتلة حوالي خمسة امثال ما اشترته منها .

وهذا يعني ان اسرائيل تسعى لزيادة مبيعاتها الى المناطق المحتلة لمعالجة العجز في ميزانها التجاري ، حيث ان قيمة هذه المبيعات الاسرائيلية الى المناطق المحتلة تعادل (١–٥) خمس العجز في ميزانها التجاري .

ان هذه الارقام لا تاخذ في الاعتبار ضريبة الانتاج التي تفرضها اسرائيل على المنتجات العربية المباعة لاسرائيل والتي تذهب للخزينة الاسرائيلية وهي توازي ١٠٠ ٪ من تكلفتها اذا كانت المنتجات صناعية .

٢– بلغ العجز في الميزان التجاري بين الضفتين لعام ١٩٧٠ ٥ ملايين دينار اردني لصالح الضفة الغربية ، وارتفع الى ٦٫٥ مليون دينار عام ١٩٧١ . وذلك

لسماح الاردن بادخال منتجات الضفة الغربية ، وعدم سماح سلطات الاحتلال الاسرائيلي لادخال منتجات الضفة الشرقية وهذا يعني مزيدا من تدفق الدينار الاردني الى البنوك الاسرائيلية .

٣ – بلغت قيمة المنتوجات الصناعية القادمة من الضفة الشرقية عام ١٩٧٠ ٢٫٣٧٩٫٠٠٠ دينار اردني . وهذه المنتجات لا تدفع عليها اية جمارك او رسوم انتاجية او ضريبة دخل ، كما ان المواد الخام لتلك المصانع المستوردة عن طريق الضفة الشرقية معفاة من الرسوم الجمركية .

٤– وبشكل عام ، وبفضل سياسة الجسور المفتوحة ، تسعى اسرائيل لزيادة مبيعاتها للمناطق المحتلة ، الامر الذي يكفل معالجة العجز في ميزانها التجاري ، وتسعى لزيادة وتنشيط ودعم منتجات الضفة الغربية المباعة الى الضفة الشرقية للحصول على العملة الصعبة . ففي عام ١٩٧٠ زادت اسرائيل مبيعاتها الى المناطق المحتلة بما يعادل ٢٩ مليون دينار اردني وحصلت على ٥ ملايين دينار اردني اودعت في البنوك الاسرائيلية كدعم لليرة الاسرائيلية على اعتبار سعر التحويل المعتمد في البنوك الاسرائيلية لذلك العام ٨٫٩ ليرة اسرائيلية لكل دينار اردني .

٥– وتدعيما لسياسة اسرائيل هذه ، فقد اعطت منتجات المناطق المحتلة والمصدرة الى الضفة الشرقية دعما تشجيعيا حاليا يعادل ٣٠٪ من قيمة تلك البضائع . وتشترط لدفع هذا الدعم ان تودع قيمة تلك البضائع كاملة بالدينار الاردني في البنوك الاسرائيلية علما بان الدعم التشجيعي يدفع بالليرة الاسرائيلية. الامر الذي زاد من فرض تدفق الدينار الاردني على المصارف الاسرائيلية .

ثانيا : موقف الحكومة الاردنية حتى الاجراء الاخير :

ان الارقام والحقائق السابقة ، قد وردت في تصريح وكيل وزارة الاقتصاد الوطني ونشرتها جريدة « الرأي » شبه الرسمية في عددها الصادر يوم ٩–١٢–١٩٧٢ ، لتبرير قرار الحكومة الاخير بفرض ضريبة الـ ١٢٪ على البضائع الداخلة للضفة الشرقية من الضفة الغربية ، فلماذا استيقظت الحكومة مؤخرا على هذه الوقائع والتطورات . ولماذا لم تتخذ اي اجراء من قبل لمواجهة هذه الاوضاع ، وهل الاجراء الاخير يكفل تعديل نتائج سياسة الجسور المفتوحة ؟

من البديهي ان الحكومة الاردنية كانت واعية لنتائج سياسة الجسور المفتوحة وما تجره من اضرار ، سواء على صعيد اقتصاديات الضفة الشرقية ام بالنسبة لاثار تسرب العديد من السلع الزراعية الاسرائيلية او السلع ذات المنشأ الاسرائيلي او المعتمدة على المواد الخام الاسرائيلية . ومن ثم فان الاعتبار الذي وضعته الحكومة الاردنية نصب اعينها وهي تترك الجسور مفتوحة ، هو رغبتها في ابقاء صلاتها وطيدة مع الزعامات والفئات العليا من سكان الضفة الغربية ، والتي ترهن بها بقاء النفوذ الاردني هناك بعد الاحتلال . وهي ذات القاعدة الاجتماعية للنظام التي عبرت عن تأييدها لمشروع الملك باقامة المملكة المتحدة .

وقد كفلت المساعدات المالية العربية المتهالة على الاردن بعيد الحرب ، في استمرار تغاضي الحكومة الاردنية على مخاطر سياسة الجسور المفتوحة ، حتى جاءت احداث ايلول ١٩٧٠ وما تبعها من انقطاع الحصة الكبرى من هذه المساعدات (المساعدات الكويتية والليبية) . وقد انعكست الاثار الاقتصادية لانقطاع المساعدات المالية العربية واغلاق الحدود مع سوريا والعراق ، في الاوضاع المتردية والجمود للحركة الاقتصادية في الاردن . بيد ان المظهر الاكثر جوهرية للازمة الاقتصادية ، قد عبر عن نفس تزايد العجز في الميزان التجاري الاردني لصالح الدول الاخرى ، وانخفاض المواد المالية الخارجية ، التي ادت في السنوات الثلاث الماضية الى حدوث عجز متزايد في ميزان المدفوعات ، ادى الى استنزاف جزء من الاحتياطيات النقدية للنظام ، ففي عام ١٩٧١ بلغ العجز في ميزان المدفوعات ٢٤ مليون دينار ، واستمر ذات الاتجاه في عام ١٩٧٢ ، ولا ينتظر – رغم ازدياد المساعدة المالية السعودية – ان ينخفض العجز في ميزان المدفوعات بشكل ملموس في الفترة المقبلة .

ان وضع النظام المالي ، والوضع الاقتصادي بشكل عام ، دفع باتجاه اعادة النظر بالتسهيلات الممنوحة لسكان الضفة الغربية وقد عبر هذا التحول عن نفسه بوقف دفع الرواتب للموظفين الذين يتقاضون بدورهم راتبا آخر من سلطات الاحتلال . وجاء هذا بعيد احداث ايلول ١٩٧٠ بقليل وبقرار من وصفي التل نفسه .

ما من شك ان القرار الاخير بفرض ضريبة ١٢٪ على منتجات الضفة الغربية، جاء بدفع من البيروقراطية في الادارة ، وهو قرار يأخذ بعين الاعتبار الوضع الاقتصادي الحالي للضفة الشرقية تحديدا وبدون ايلاء الاعتبارات السياسية التي تحكم وضع النظام تجاه الضفة الغربية . وهذا القرار يجد صداه في القوى المتصلبة والتكنوقراطية والبيروقراطية في الدولة والتي يستند اليها الامير حسن ، وتستمد صلابة موقفها من تردي الوضع المالي والاقتصادي . وقد عكست هذا التصلب في التعليقات الصحفية وبخاصة في جريدة « الرأي » ، التي فتحت النار فجأة على القوى التي يستند اليها النظام ووصفتهم بـ « المتاجرين الجدد وطغمة محتكري اقتصاد الضفة الغربية » .

ان ردود الفعل التي صدرت عن وجهاء وتجار الضفة الغربية ، والزيارة التي قام بها وفد من الغرف التجارية والزراعية هناك ، الى عمان (٤ كانون الاول) وقبل ذلك زيارة حكمت النابلسي احد وجهاء نابلس ، قد ولدت داخل النظام الاردني ردود فعل متباينة ، كان احدها الذي عبر عن نفسه في جريدة « الرأي » على شكل اتهامات لوجهاء الضفة الغربية ، والاخر ، هو اتجاه يوافق على قرار رسم الـ ١٢٪ ، ولكن يستنكر الطريقة التي قدم بها والاتهامات التي رافقته وهذا الاتجاه يستند الى مشروع « المملكة العربية المتحدة » ويرى ان كسب ولاء وجهاء الضفة الغربية ، يجب ان يؤخذ بعين الاعتبار عدم استفزازهم ، او التضييق عليهم .

وهكذا جاءت رسالة الملك حسين الى رئيس الوزراء معبرة عن رغبته في الموازنة بين الاتجاهين ، فمن جهة اعتبر قرار رسم الـ ١٢٪ « خطوة ايجابية لمواجهة السياسة الصناعية والزراعية لسلطات الاحتلال » ، ومن جهة ثانية « اعاد الاعتبار » الى الوجهاء والتجار وانتقد ما ظهر في الصحافة الاردنية من اتهامات وخص الحكومة الاردنية ايضا بالنقد حين قال : « اننا نرى في الوقت الذي نجم

عن عدم طرح القرار على الراي العام بالاسلوب اللازم ، وعدم شرح مراميه واهدافه بصورة وافية امرا يؤسف له ... »وقال « ليس من بيننا هنا من يرضى بان يصبح احدا من اهلنا في الضفة الغربية في موضع الاتهام والتجريح مثلما لا نرضى بان تكون الخطوات الرسمية (...) في تلك الضفة ، موضوع الطعن والاعتراض » . (« الراي » ٩ كانون الاول) .

ثالثا : ضريبة الـ ١٢٪ وتاثيرها الحقيقي :

اذا ما نظرنا الى الاجراء الاردني الاخير من زاوية الهدف الذي وضع من اجله ، فانه عمليا لا يحول دون استمرار تدفق السلع عبر الجسور ، وما يعكس ذلك من تاثيرات على الاقتصاد الاردني :

١ـ ان الرسم يعادل اقل من نصف قيمة الدعم التشجيعي الاسرائيلي للمصدرين . اي ان الرسم الاردني ما زال يترك للمصدرين حافزا هاما للتصدير الى الضفة الشرقية ، وان كان قد خفض قليلا حجم الدعم التشجيعي الاسرائيلي للمصدرين . وبعبارة اخرى فان الرسم الاردني لا يفعل اكثر من اجتزاء قسم من هذا الدعم لصالح الميزانية الاردنية . وهو لن يحول دون استمرار تدفق السلع من الضفة الغربيةللضفة الشرقية مصحوبة بذات النتائج ، ومن جهة اخرى لن يساعد على تخفيف حدة الغلاء الذي يعانيه سكان الضفة الغربية نتيجة افتقاد السلع في السوق ، حيث تصدر الى الخارج طمعا في الدعم التشجيعي (ويلاحظ هنا ان السلع الاسرائيلية تغرق سوق الضفة الغربية بدلا من السلع المحلية وباسعار مرتفعة) .

٢ـ ان ما رددته الحكومة من رصد قيمة هذه الرسوم لصندوق دعم المزارعين هو اجراء ـ اذا افترضنا صحته ـ لن يكون مؤثرا ، لانه ليس كافيا لتغطية دعم الزراعة ، عوضا انه ليس هناك ثقة جماهيرية بنزاهة طرق توزيع اموال الدعم ، وهو الامر الذي عبرت عنه ردود الفعل الشعبية . (جريدة « القدس » ٨ـ١٢ـ١٩٧٢) .

ان حجم هذا الاجراء الاردني ، وضعف فعاليته عبر عن نفسه باللامبالاة ، او الاعتقاد بعدم جديته لدى جمهرة المواطنين في الضفة الغربية (جريدة القدس : العدد المذكور) ، في حين تعالت صرخات التجار والمصدرين في الضفة الغربية ثم عادت لتخفت بعد رسالة الملك المذكورة .

٣ـ ان عدم ظهور ردود فعل اسرائيلية حادة على القرار الاردني ، وكون الجسور المفتوحة تترك الباب مفتوحا امام تسرب السلع والصادرات ذات المنشا الاسرائيلي سواء كانت من المنتجات الزراعية كالحمضيات ، او بعض السلع المصنوعة واكتشاف هذه السلع في اسواق عربية ، يشير الى ان رسم الـ ١٢٪ يمكن ان يعبر عن محاولة من النظام لجني بعض المكاسب من جراء تدفق السلع عبر الجسور . وهذه المحاولة تعبر عن تفاهم غير مباشر مع اسرائيل تجد تعبيرها العملي باندفاع متزايد للسلع ذات المنشا الاسرائيلي التي تعبر الجسور الاردنية ومنها الى الاسواق العربية ، بتساهل من السلطات الاردنية مقابل الحصول على عوائد ضريبية على هذه البضائع ذات المنشا الاسرائيلي .

ان هذا يستدعي استثارة الانتباه لمحاولات غزو السوق العربي بالسلع والمنتجات الاسرائيلية . او ذات المنشا والمواد الخام الاسرائيلية عبر الجسور .

مطلوب نسف المعادلة

هل فرغت الولايات المتحدة الامريكية من اعادة ترتيب اوضاع المنطقة ؟ وهل وافقت اسرائيل على ما تم من خطوات على طريق اعادة ترتيب الاوضاع ؟ ثم هل خضعت الانظمة العربية لمثل هذا الترتيب وشاركت فيها بكلها او بجزء منها ؟؟

هذه اسئلة تدفع الاجابة العلمية عنها الى فهم واضح ودقيق لما يجري في المنطقة كما تدفع الى تصور شامل لمستقبل الامة العربية مصيرا وحضارة ووجودا .

على اننا لكي نخرج بهذه الاجابة لا بد ان نلقي ضوءا علىمقدمات التحركات التي تجري في المنطقة وخارجها . ثم على التحركات نفسها وبعد ذلك على النتائج التي يقع في الذهن ان مثل هذه التحركات سوف تقود اليها حسب قاعدة ان المقدمات تقود الى النتائج .

١ ـ المقدمات .

لا شك في ان كل متتبع للوضع السياسي في المنطقة يستطيع ان يلاحظ وعلى امتداد اكثر من سنتين ونصف السنة (منذ توقف حرب الاستنزاف حتى الان) ان الانظمة العربية بمجملها قد سقطت في العجز عن ان تخرج من حالة اللاحرب واللاسلم الضاغطة على اعصاب الجماهير بالقتال بسبب عدم وجود الخطة وعدم تماسك الجبهات الداخلية العربية وبسبب عدم خندقة الارض العربية وعدم تعبئة طاقات الجماهير .

بل اكثر من ذلك فان معظم الانظمة العربية لم تستطع ان تخرج من هذه الحالة بعدم القتال . وذلك بسبب تعنت اسرائيل (اخلاصها لمبادئها الشوفينية الاستيطانية التوسعية) .

ولقد قاد هذا العجز الى تخبط الانظمة العربية وشجع الانظمة الرجعية منها على العمل الشرس لانتزاع زمام القيادة السياسية في المنطقة وادى الى فصل الانظمة الوطنية العربية عن جماهيرها وهذا دفع بهذه الانظمة الى الغرق في مسلسل من التراجعات لم تعد قادرة على الخروج منه كما دفعها بالتالي الى قبول فكرة ان تتولى الانظمة الرجعية في المنطقة مغازلة الولايات المتحدة الامريكية املا في ان تضغط هذه على اسرائيل فتتحقق للانظمة المعجزة التي تنتظرها .

٢ ـ التحركات .

وعلى هذا الاساس بدا التحرك سريعا وجادا من وراء ستار ملتفا من حول المنطقة عبر ايران .

ومن اجل الخروج بالنظام الاردني من طوق الحصار عقد مجلس وزراء الدفاع والخارجية في القاهرة وخرج هذا المجلس تحت شعار احياء الجبهة الشرقية والقيادة العربية المشتركة بانهاء حالة الحصار التي عاشها النظام الهاشمي .

واعقب ذلك ان سافر الملك الى واشنطن مفوضا جزئيا من قبل بعض الانظمة العربية وليعلن للرئيس الامريكي بان المنطقة قد باتت مهيئة لاجراء اللمسة الاخيرة في اعادة ترتيب الاوضاع قبل زيارة جولدا مئير الى واشنطن .

٣ ـ النتائج .

أ ـ فرض الوجود الصهيوني كواقع شرعي في المنطقة الى جانب وجوده الواقعي .

ب ـ تعزيز مواقع العدو كمهيمن على الاقتصاد العربي ومتحكم فيه .

جـ ـ تعزيز المواقع الاحتكارية الامبريالية .

د ـ تركيع الجماهير العربية وقهر حركتها الوطنية .

وعلى ضوء هذه النتائج المبتغاة واذا سارت المعادلة ضمن خط مسارها المرسوم فان الثورة الفلسطينية لن تكون مستهدفة استهدافا على الصعيد النفسي والمعنويات فحسب وانما ستكون مستهدفة ايضا على صعيد التصفية الجسدية وربما الارادة المادية .

من هنا ،

فان الخروج من هذا الوضع لن يكون الا بنسف المعادلة ... معادلة ترتيب الاوضاع وهو ما على الثورة الفلسطينية ان تفعله بمزيد من النضال داخل الارض المحتلة وبخلق المتاعب اليومية للنظام الهاشمي ثم بمحاولة دفع الانظمة العربية الوطنية الى التمرد على مخطط السلم الامريكي الاسرائيلي .

أخى المناضل

هذه النشرة التي بين يديك .. نشرة داخلية يجب المحافظة عليها وعدم تسربها للاخرين .

ليس من الخطر ان تعمم هذه النشرة بين تنظيمات الحركة واجهزتها .. ولكن الخطر في ان تصل الى الشارع ويتناقل الناس فحواها .

هذه النشرة لك .. فحافظ عليها حفاظك على ثورتك .

ماذا تريد أميركا/بقية

تناقض وصراع بين قدرة الفعل الفلسطيني وقدرة الفعل العربي يكون من نتيجتها تحطيم قدرة الفعل عند الطرفين .. واضعاف قدرة الضغط والاشتراط العربي .. ويلغي بالنتيجة حالة الالحاح على ضرورة احداث اي تغيير .

في هذين الاتجاهين يتركز الجهد الاميركي باسم التسوية واذا ما تحقق لامريكا هذين الهدفين لا يعود هناك ما يبرر الاهتمام بالموضوع او حاجة لاحداث اي تغيير وتبقى الامور كما هي ويتكرس الاحتلال اليوم كما تكرس من قبله واقع الاحتلال في ١٩٤٨ .

الا ان تطور المعادلة **اليوم** يختلف عن واقع المعادلة في سنة ١٩٤٨ وان يكن التطور محدودا الا ان هناك اختلافا بين مواقف الاطراف في المعادلة . الاتحاد السوفياتي ـ واوروبا ـ والولايات المتحدة . والصين (لا يزال الاثر الدولي محدودا وسيتزايد في السنين الخمس القادمة) .

فالاهتمام الاوروبي اليوم بالمنطقة واحلام السوق الاوروبية في الشرق الاوسط يعكس نفسه بشكل نسبي في سياسة اوروبا الشرق اوسطية ، ويقيم ترابطا بين مشروع الامن الاوروبي ومشروع الامن في الشرق الاوسط .. ويتباعد نسبيا عن الموقف الامريكي . والالتزام السوفييتي بعلاقة الصداقة العربية في المنطقة .. يباعد بين الموقف السوفييتي والموقف الامريكى .

والموقف الصيني الذي يتطابق مع الموقف الفلسطيني يتناقض مع الموقف الامريكي في هذا المجال وان يكن اثره الدولي لا يزال محدودا الا انه مؤهل للتزايد في السنين الخمس القادمة .

هذا التباعد بين الموقف الامريكي والموقف الاوروبي السوفييتي ، يفتح امامنا مجال المراهنة للاستفادة من فعل العنصر الدولي فيالمعادلة وضرورة التطوير في علاقاتنا الدولية لضمان عدم استفراد الخصم بهذه الاطراف الدولية التي كان اتفاقها في ١٩٤٨ المدخل لتصفية ادواتنا وحقوقنا .. والمجال امامنا مفتوح وعريض في الاتجاه السوفييتي كما ان الاتجاه الاوروبي يحمل احتمالات الاستفادة ، على ان نعي باستمرار الحدود التي يقف عندها التعامل مع هذه الاطراف .. او المطلوب تطوير مواقفها نحوها .

وهكذا يبدو واضحا ان امريكا لا تريد تسوية بقدر ما تريد الخروج بالقضية العربية من مرحلة الى مرحلة ومن حالة الى حالة .. وما سلسلة المشاريع الامريكية الا مدخلا لهذه المحاولات المتكررة .. والتي اصبح عنوانها الرئيسي اليوم .. المفاوضات المباشرة .. وهكذا نستطيع ان نقول لكل الذين يخطئون في التحليل وفي الحساب .. ليس هناك تسوية .. ولن يكون لا تتورطوا فتفقدوا كل شيء .. وارتدوا الى ذاتكم .. يظل العنصر المحلي .. ارادة الفعل الذاتية هي المدخل الحقيقي لكل تغيير تتطلعون اليه .. العنصر الدولي .. وارادة الفعل الدولية شيء ضروري في اطار العامل الدولي .. ولكن العنصر الدولي ليس بديلا للعنصر المحلي . وارادة الفعل الدولية لا تضنع شيئا للغائبين او غير الموجودين . الذين لا يعرفون كيف يدافعون عن حقوقهم .





● عمان
امر الملك حسين بوضع طائرة هليوكبتر بتصرفه على سطح قصر الحمر من اجل استعمالها في الحالات الاضطرارية .

● عمان
فقد سعيد الدجاني ، المتهم بمحاولة انقلاب في الاردن ، والمحكوم بالسجن عشر سنوات ، فقد احدى عينيه نتيجة التعذيب

● عمان
بلغ تذمر النقابات المهنية في الاردن اشده في أعقاب القرار الذي صدر بعدم قبول ترشيح اي عضو في مجلس النقابة المهني دون ان يكون عضوا في الاتحاد الوطني .

● القدس
اعترف وزير الحرب الصهيوني بمقتل اربعمائة وستة عشر جندي اسرائيلي لم يعلن العدو سابقا عن مقتلهم .. او الاماكن التي قتلوا فيها او امكنه دفنهم .
فقد افتتح موشي ديان يوم ١٢ — ٣ مقبرة تذكارية في منطقة « جبل هرتزل » في القدس المحتلة اطلق عليها اسم « مقبرة الاربعمائة وستة عشر جندي اسرائيلي مجهولي اماكن الدفن ».
وقد اشار ديان في كلمة الافتتاح الى ان هؤلاء القتلى فقدوا في عمليات في « كل مكان من البلاد » في الفترة السابقة ..

● دمشق
شيعت العاصمة السورية يوم ١٤ — ٣ — ٩٧٣ جنازة الشهيد منصور عوض الهيني الذي اغتالته السلطات الصهيونية في المستشفى بعد اصابته خلال الانتفاضات التي قام بها المناضلون المعتقلون داخل سجن عسقلان .
وقد سلم جثمان الشهيد يوم الاثنين الماضي الى اهله على الحدود السورية الفلسطينية بواسطة مندوب الصليب الاحمر الدولي .

● نابلس
اصدرت محكمة العدو العسكرية في نابلس احكاما جديدة ضد المزيد من الشبان ممن يدينون باليهودية بحجة انضمامهم للمواطنين الفلسطينيين والقيام باعمال تهدد امن الكيان الصهيوني وتحرض على الثورة ضد الاحتلال في الضفة الغربية المحتلة..
فقد ورد « ان المحكمة العسكرية الاسرائيلية في نابلس اصدرت احكامها على ستة من الشبان الاسرائيليين بالسجن لمدة ستة اشهر او بدفع غرامة مالية باهظة بالنسبة لكل منهم »
وقد وجهت المحكمة للشبان الستة التهم التالية :
١ — التحريض والاثارة بهدف دفع الفلسطينيين للقيام باعمال تعبر عن كراهيتهم للاسرائيليين وخاصة جيش الدفاع .
٢ — الاخلال الخطير بالامن العام وباجراءات سلطات الحكم العسكري في المناطق المحتلة .
٣ — تنظيم وقيادة مظاهرة غير شرعية في قرية عقربة ضد سلطات جيش الدفاع .
والشبان الستة هم :
١ — ضابط المظلات الاسرائيلي اربيه ارفون
٢ — ضابط المظلات الاسرائيلي يوسف قطن
٣ — مساعد في سلاح المظلات
٤ — اسحق ليون
٥ — انام عطال ميكائيلي
٦ — يوسال يوفال غولان .

● القدس
كشفت النقاب في الوطن المحتل عن مقتل خمسة من الصهاينة وجرح عدد كبير بعضهم في حالة سيئة نتيجة لحادث وصفته المصادر الصحفية الاجنبية في مدينة القدس المحتلة بانه « حادث غامض وقع لسيارة باص تابعة لشركة ايجد الصهيونية على الطريق الرئيسي في صحراء النقب بالقرب من مدينة بئر السبع المحتلة ».

● كشفت صحيفة ها آرتس الصهيونية حقيقة شخصية « رجل الاعمال » الصهيوني الذي اعدم في العاصمة الاسبانية مدريد في السادس عشر من كانون الثاني الماضي ، واعترفت ها آرتس بان رجل الاعمال باروخ كوهين ليس سوى رجل المخابرات الصهيونية الذي تولى عمليات التحقيق ضد فدائيي منظمة « الجبهة الحمراء » وكانت ها آرتس تعلق على مقتل رجل مخابرات صهيوني اخر هو سيمحا جيلزر « الذي اعدم قبل ثلاثة ايام في مدخل فندق « نيقوسيا بالاس » — في قبرص .
ومما قالته ها آرتس حول رجل الاعمال الصهيوني باروخ كوهين « ان كوهين هو رجل المخابرات الذي استدعي للتحقيق مع ايهود اديف ودان فيرير اثناء اعتقالهما وبعد ان استمرا في عدم الافضاء او الاعتراف بالتهم الموجهة اليهم ».
وذكرت ها آرتس طبيعة شخصية باروخ كوهين باعتباره احد رجال المخابرات الصهاينة القادرين على العمل ضد المعتقلين ، وان صفته الاجرامية تلك كانت وراء استدعاءه للتحقيق مع المعتقلين من تنظيم الجبهة الحمراء المناهض للكيان الصهيوني وخاصة اليهود منهم ..
واضافت « انه بعد اعتقال الشبان اليهود بحثت المخابرات والشرطة الاسرائيلية عن محققين ممتازين من اجل التحقيق معهم باعتبارهم قادرين على التعامل مع معتقلين يتمتعون بثقافة عالية وبمستوى رفيع من الالتزام الايديولوجي ».

